تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال (1990–2017)

IMPACT DE L'OUVERTURE COMMERCIALE SUR LA BALANCE COMMERCIALE EN ALGERIE (1990 -2017)

IMPACT OF TRADE OPENNESS ON TRADE BALANCE IN ALGERIA (1990-2017)

نور الهدى بوحيتم[1]*، مسعود جماني[2]

تاريخ الإرسال: 2019/06/19 **تاريخ القبول:** 2019/12/17 **تاريخ النشر:** 2020/12/30

ملخص: مرت الجزائر بتدابير انفتاح تجاري كبيرة خلال العقود الثلاثة الماضية. وكان الهدف الرئيسي وراء هذا الانفتاح هو جني ثمار تعظيم الصادرات التي تسهم في نمو اقتصادي أعلى. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2017). من خلال تحليل تطور الانفتاح التجاري بالاعتماد على مؤشر نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس درجة الانفتاح، تطور كل من الصادرات والواردات، وتحليل تأثير الانفتاح التجاري على هيكل الميزان التجاري.وخلصت الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري أثر على نمو الصادرات والواردات بشكل ايجابي مع التأثير الأكبر على الواردات مما أدى إلى تدهور الميزان التجاري. وبالتالي هناك حاجة إلى إيجاد توازن بين نمو الصادرات والواردات لجني ثمار الانفتاح، وتوجه الدولة إلى تبني منهجية جديدة تقوم على البحث عن أفضل السبل للاندماج في السوق الدولية.

الكلمات المفتاحية: انفتاح التجاري؛ صادرات؛ واردات؛ ميزان تجاري؛ الجزائر.

Abstract : Algeria has undergone significant trade openness measures during the last three decades. The main objective of openness was to reap the benefits of higher exports which contribute to higher economic growth. This study aims to analyzing the impact of trade openness on trade balance of Algeria. The study analyzes the annual data from (1990-2017). By analyzing the evolution of trade openness based on ratio of trade to GDP to measure the openness degree, evolution of exports and imports, and analyzing the effect of openness on the trade balance. The study concluded that trade openness affected both exports and imports growth positively, with the greatest impact on imports, which worsened the trade balance. There is a need to create a balance between exports and imports growth to reap the benefits of openness. and the State's tendency to adopt a new methodology to integrate into the international market.

Keywords: Openness Trade; Exports; Imports; Trade Balance; Algeria.

Résumé: L'Algérie a fait l'objet d'importantes mesures d'ouverture commerciale aux trois dernières décennies. L'objectif principal de l'ouverture était de maximiser les exportations qui contribuent à la croissance économique plus forte. Cette étude vise à analyser l'impact de l'ouverture commerciale sur la balance commerciale de l'Algérie. L'étude analyse les données annuelles de

*المؤلف المراسل

[1]Nour El Houda Bouhitem, UNIV-BATNA1, L.E.E.I.L: Algeria, econournhb@gmail.com.
[2]Messaoud Djemmani, UNIV-BATNA1: Algeria, messaoud_djemmani@yahoo.fr.

(1990-2017). En analysant l'évolution de l'ouverture des échanges à l'aide du ratio échanges commerciaux /PIB pour mesurer le degré d'ouverture, l'évolution de l'exportation et l'importation, et d'analyse de ses effets sur la balance commerciale, l'étude a conclu que l'ouverture avait une incidence positive sur la croissance d'exportations et d'importations, l'impact le plus important sur les importations, ce qui a détérioré la balance commerciale. Il est nécessaire de créer un équilibre entre la croissance d'exportations et celle d'importations pour avoir les avantages de l'ouverture. et la tendance d'état à adopter une nouvelle méthodologie pour s'intégrer au marché international.
Mots clés: Ouverture Commerciale; Exportation; Importation; Balance Commerciale; Algérie.

مقدمة

تم إعطاء الكثير من الاهتمام للدور الذي تلعبه التجارة الدولية، بوصفها الوسيلة التي يمكن من خلالها للاقتصاديات تسريع تنميتها الاقتصادية. وقد ساد مؤخرا توجه عالمي خاص بالأثر الايجابي للانفتاح التجاري، كما أعطت التجارب الناجحة لبلدان شرق وجنوب آسيا مصداقية للاعتقاد بوجود علاقة إيجابية بين التبادل التجاري والأداء الاقتصادي. وفي ضوء ذلك أعطيت الأولوية للإصلاحات التي تشمل الحد من الحواجز التجارية وفتح الأسواق المحلية أمام المنافسة الأجنبية. وعلى مدى العقود الثلاثة الأخيرة، ازدادت وتيرة توجه البلدان النامية نحو تحرير التجارة الخارجية.

والجزائر كواحدة من الدول النامية تسعى لأن تواكب الاتجاه المتنامي للعولمة والتكيف لضمان مصالحها الوطنية، لذا قامت منذ التسعينيات بتنفيذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية، إضافة إلى تعزيز خيار الاندماج في الاقتصاد العالمي، باعتباره يفتح آفاقا ويتيح فرصا للتطور والنمو. فالانفتاح التجاري أصبح ضرورة حتمية للاقتصاد يوجب تبني إستراتيجية تمكن من التحكم فيه للاستفادة من ايجابياته وتفادي سلبياته.كما أن لإصلاحات تحرير التجارة آثار هامة بالنسبة للصادرات والواردات والميزان التجاري، والذي يعتبر أحد المؤشرات الأساسية التي تتأثر بالتطورات التي تحدث في قطاع التجارة الخارجية. فهو يعكس العلاقات الاقتصادية الدولية، ويعتبر كمؤشر للقوة الاقتصادية للدولة. ومن خلال هذه الدراسة سوف نحاول تقييم الانفتاح التجاري في الجزائر وانعكاس ذلك على تطور الميزان التجاري.

إشكالية الدراسة: بناء على ما سبق تسعى الدراسة إلى الإجابة عن الإشكال التالي: **ما هو انعكاس سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر على الميزان التجاري خلال الفترة (1990–2017)؟**

أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها كونها تعد من المواضيع التي لا تزال قابلة للإثراء والمناقشة. كما أن نتائج هذه الدراسة يمكن أن تسهم بصورة فعالة في تقييم وتوضيح جوانب القوة والضعف، خاصة وأن الجزائر ماضية قدما في المزيد من التحرير عن طريق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى فهم طبيعة الانفتاح التجاري ومؤشرات قياسه، وتحليل تطوره وتطور هيكل الميزان التجاري، والوقوف عند أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1990-2017).

منهج الدراسة: بالنظر لطبيعة الموضوع، وللإجابة على الإشكالية اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي. وتم الاعتماد على المنهج الوصفي عند استعراضنا لأهم الجوانب النظرية للانفتاح التجاري، وكذا المنهج التحليلي عند تطرقنا لتحليل تطور السياسات التجارية في الجزائر، ولإبراز وتحليل واقع الميزان التجاري من خلال الأرقام والإحصائيات التي توفرت لدينا.

الدراسات السابقة: لقد تم تناول موضوع الانفتاح التجاري وانعكاسه على الميزان التجاري في العديد من الدراسات، والتي يمكن تقسيمها إلى فئتين، الفئة الأولى في الدراسات الأجنبية والثانية في الدراسات الجزائرية:

- **دراسة Santos-Paulino (2002)**: أجرى دراسة لأثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري والحساب الجاري لميزان المدفوعات خلال الفترة (1972-1997) ل 22 بلدا ناميا. وأظهرت الدراسة أن تحرير التجارة يزيد من تدهور الميزان التجاري، لأن استجابة الواردات للتحرير كانت بشكل أسرع من الصادرات وكشفت النتائج أيضا أن له أثر سلبي على اقتصاديات جميع البلدان لكن الأثر لم يكن نفسه بالنسبة لجميع الدول.
- **دراسة Wu and Zeng (2008)**: قاموا بدراسة تأثير تحرير التجارة على الواردات والصادرات والميزان التجاري، من خلال تحليل بيانات الاستيراد والتصدير والميزان التجاري ل 39 دولة نامية خلال الفترة (1974– 2004). وتوصلوا إلى أن تحرير التجارة يحفز الصادرات والواردات، إلا أن لها تأثير سلبي على الميزان التجاري.
- **دراسة Muhammad arshad khan (2017)**: تناولت تأثير تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية على الميزان التجاري في باكستان خلال الفترة (1982– 2013)، وأظهرت النتائج أن تخفيض معدل التعريفة يحسن الميزان التجاري على المدى القصير، وتخفيض الحواجز غير الجمركية يؤدي إلى تدهوره في المدى القصير والطويل.

أما فيما يتعلق بالجزائر، من الدراسات المتاحة التي تحققت في تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري مايلي:

- **دراسة شتاتحة عمر (2015)**: تهدف إلى تحليل تأثير تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري خلال الفترة (1990-2011)، حيث قام بدراسة تطور الميزان التجاري وتأثره بمختلف إجراءات التحرير من اتفاقات ومعاهدات، وكذا التخفيضات في الرسوم الجمركية والسياسات التصديرية والاستيرادية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر لم تستفد من جملة الاتفاقات والمعاهدات التي أبرمتها بل العكس، أصبحت سوقا استهلاكيا بالنسبة لهذه الدول.
- **دراسة Yves Nizigiyimana, Mohamed Dahmani(2006)**: تناولت معدل الانفتاح في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980–2005)، وتطور التجارة الخارجية والميزان التجاري وكذا تطور أسعار البترول، بالإضافة إلى المقارنة بين معدل الانفتاح في الجزائر وبعض الدول. وخلصت الدراسة إلى أن التجارة الخارجية تعتمد على أسعار النفط، سواء أثناء فترة الحماية أو التحرير. وأن الانفتاح لم يؤدي إلى تنويع منتجات التصدير.

تعتبر هذه الدراسة مكملة لسلسلة من الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع. وعلى الرغم من اتفاقها مع دراستنا من حيث الهدف، إلا أن هذه الدراسة تميزت عنها سواء في المدة الزمنية وطريقة معالجة الموضوع. وتكمن القيمة المضافة لهذه الدراسة في تناولها أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في ظل التغيرات الحديثة للاقتصاد الجزائري.

محاور الدراسة: من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى أربعة محاور تمثلت فيما يلي:

I. الإطار النظري للانفتاح التجاري
II. مسار الانفتاح التجاري في الجزائر
III. تطور مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر خلال (1990-2017)
IV. تأثير الانفتاح التجاري على هيكل الميزان التجاري الجزائري خلال (1990-2017)

I. الإطار النظري للانفتاح التجاري

ظهرت في الأدبيات الاقتصادية عدة مصطلحات في هذا الشأن، فقد نجد مصطلح التحرير التجاري **Trade Liberalization** ومصطلح الانفتاح التجاري **Trade Openness** وكلها مصطلحات يقصد بها سياسة حرية التجارة الخارجية. وقد تعددت الآراء حول إيجاد مفهوم شامل للانفتاح التجاري وكذا مدى استفادة الدول من تحرير التجارة الخارجية، لذلك سنتناول بعض المفاهيم الخاصة بالانفتاح التجاري ومؤشرات قياسه.

1.مفهوم الانفتاح التجاري: من الضروري قبل كل شيء معرفة الانفتاح، فالانفتاح لا يستند بالضرورة على الجوانب التجارية البحتة، قد يشمل أيضا الجانب المالي (Wilhelm, 2008, p. 29) .وبما أن الانفتاح التجاري هو جزء من الانفتاح الاقتصادي وجب تعريف الانفتاح الاقتصادي أولا.

أولا: تعريف الانفتاح الاقتصادي: إن التحرير التدريجي للعلاقات الاقتصادية الدولية واندماج الاقتصاديات الوطنية في الاقتصاد العالمي في سياق العولمة، ترافقها زيادة التخصص في التبادلات التجارية الدولية وكذلك التحركات الدولية لرؤوس الأموال (Tayara, 2016, p. 7) . ويمكن تعريف الانفتاح الاقتصادي بأنه فتح الأبواب لرأس المال الأجنبي، الاستيراد وحرية التبادل في المعاملات مع الخارج. أو بتعبير آخر تخفيف القيود التي يعمل في إطارها الاقتصاد الوطني كالقيود على الاستيراد والصرف الأجنبي والأجور والضرائب. (Figini & Santarelli, 2006, p. 134)

ثانيا: تعريف الانفتاح التجاري: الانفتاح التجاري موضوع قديم يتحدد نظريا بمستوى الإنتاجية وفقا لنظرية الميزة النسبية (ريكاردو1817) والميزة النسبية لعوامل الإنتاج وفقا لنموذج HOS (1933-1941). بشكل عام تفسر هذه النظريات

حقيقة أن الدول تتخصص في إنتاج السلع التي تجعلها أكثر قدرة على المنافسة والتي تولد النمو الاقتصادي. (Si Mohammed & Reguig, 2017, p. 102)

يعرف البنك العالمي الانفتاح التجاري على أنه: (Allaro, 2012, p. 76)

- إزالة أو تخفيض الممارسات التجارية التي تعرقل التدفق الحر للسلع والخدمات من دولة إلى أخرى. ويشمل تخفيض التعريفات (الرسوم، الرسوم الإضافية، دعم الصادرات)، والحواجز غير الجمركية (أنظمة الترخيص، الحصص، المعايير التعسفية)؛
- وإزالة الحوافز الحكومية وتقييد التجارة بين الدول؛
- أي عمل من شأنه أن يجعل النظام التجاري أكثر حيادا (أقرب إلى نظام تجاري خال من التدخل الحكومي).

يرتبط مفهوم الانفتاح التجاري في أذهان الكثيرين بالتعريفة المنعدمة أو المنخفضة، ولكن هذا ما هو إلا جزء بسيط من المقصود بتحرير التجارة. والسبب في ذلك أن مفهوم الانفتاح التجاري مفهوم أوسع وأشمل، يشمل أمور عديدة تتراوح من تخفيض التعريفة إلى التغلب على العوائق غير التعريفية التي تأخذ أشكالا عديدة مثل: حواجز الاستيراد، المعايير والمتطلبات الإدارية، مكافحة الإغراق، الحواجز أمام تجارة الخدمات، الافتقار إلى الحماية الكافية لحقوق الملكية الفكرية. كما أن إصلاحات سياسة سعر الصرف جزء لا يتجزأ من حلقات التحرير.(Santos-Paulino, 2002, p. 4)

يرى المؤيدون للانفتاح التجاري أنه يزيد من جاذبية الصادرات للمنتجين ويحفز قدراتهم التنافسية ويؤدي إلى التنمية الشاملة مع استفادة المستهلكين والمنتجين على حد سواء. فالمستهلكون يستفيدون من مجموعة واسعة من السلع والخدمات المتاحة بأسعار تنافسية، ويتمتع المنتجون بوفرات الحجم الكبير (Kaur & Makkar, 2016, p. 121) . وعلى الرغم من فوائد الانفتاح فإن البلدان النامية مترددة في تحرير تجارتها لأنها ستؤدي إلى تدهور ميزانها التجاري فمعارضو تحرير التجارة يعتقدون أن تخفيض رسوم الاستيراد يسهم في زيادة الواردات أكثر من الصادرات وبالتالي العجز التجاري. (Arshad khan & others, 2017, p. 159)

2. مؤشرات قياس وتقييم الانفتاح التجاري: هناك مجموعة متنوعة من المؤشرات المقترحة لقياس درجة الانفتاح التجاري، والتي تسمح بمعرفة مدى انفتاح الدول اقتصاديا على بعضها البعض بصفة عامة وتجاريا بصفة خاصة، ومنها:

مؤشر درجة الانفتاح التجاري: يعتبر من أهم المقاييس المستخدمة لقياس الانفتاح التجاري، ويتم احتسابه من خلال مجموع قيمة التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويعبر عنه رياضيا كما يلي:

$$T_i = \frac{(X+M)_i}{PIB_i}$$ (Kadid, 2015, p. 10)

حيث: T_i : مؤشر درجة الانفتاح التجاري للدولة i. M: الواردات. X: الصادرات. PIB: الناتج المحلي الإجمالي.

يبين هذا المؤشر مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي. ويدل انخفاض النسبة اقل من 50 % على أن انفتاح الاقتصاد ضعيف وبالتالي الحمائية والتخلف، (Nizigiyimana & Dahmani, 2006, p. 7) ويشير ارتفاعه إلى اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته والحصول منها على حاجته من سلع وخدمات والتبعية للخارج (Wacziarg & Wlech, 2003, p. 19) وكذا مدى حساسية الاقتصاد للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية والسياسات المالية والاقتصادية للشركاء التجاريين. وما يؤخذ على هذا المؤشر أنه لا يدل على درجة التطور أو التخلف الاقتصادي لدولة ما، فقد يكون مرتفعا في اقتصاد أقل انفتاحا كما قد يكون منخفضا في اقتصاد أكثر انفتاحا.

1.2- مؤشر التركيز السلعي للصادرات: يقيس هذا المؤشر مدى تركيز صادرات الدولة على سلعة أو عدد قليل من السلع، ويستخدم هذا المؤشر أيضا في قياس التبعية الاقتصادية، فالزيادة في التركيز على سلعة معينة في التصدير يعتبر من مظاهر التبعية الاقتصادية، ما يجعل الدولة أكثر حساسية للتقلبات الكبيرة في الاقتصاد. ومن أكثر المقاييس استخداما لقياس تنويع الصادرات أو التركيز هو مؤشر هيرشمان Hirshman Index فكلما قل تنويع تركيبة الصادرات ارتفعت قيمة المؤشر والعكس صحيح. وهو من الشكل التالي: (Cherkaoui & Jalali, 2001, pp. 11-12)

$$cc = \sum_{i=1}^{i=n}(x_{it}/x_t)$$

cc: مؤشر التركيز السلعي للصادرات. x_{it}: صادرات الدولة من السلعة i في السنة t. x_t: مجموع الصادرات في السنة t.

2.2- مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات: لقد حللت نماذج أخرى درجة الانفتاح على التجارة الدولية وفقا لمعايير جغرافية. ويعبر مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات عن مدى اعتماد الدولة في صادراتها على دولة معينة أو عدد معين من الدول، وارتفاع نسبة هذا المؤشر تجعل الدولة المعنية عرضة للتقلبات السياسية والاقتصادية للدولة المستوردة. حيث من المفروض أن لا يزيد على نسبة 60 %، وإلا اعتبر الاقتصاد المصدر تابع تبعية كاملة للاقتصاد المستورد، ويتم قياسه أيضا باستخدام معامل جيني- هيرشمان مع إبدال متغير البلد مكان متغير السلعة على النحو التالي:

$$CG_m = \sum_{i=1}^{i=n}(x_{it}/x_t)^2$$

CG_m: مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات. x_{it}: صادرات الدولة i خلال السنة t. x_t: مجموع الصادرات خلال السنة t.

3.2- الميل المتوسط للاستيراد: يمكن الكشف عن مدى انفتاح أو انغلاق اقتصاد ما إذا ما قيست درجة انفتاحه بمتوسط نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويوضح هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة على العالم الخارجي في استيراد احتياجاتها السلعية، حيث كلما زادت نسبة هذا المؤشر دل على اعتماد الدولة على العالم الخارجي والعكس صحيح.

4.2- مؤشر التبادل التجاري: يفسر هذا المؤشر عدد الوحدات المستوردة التي يتم مبادلتها بوحدة من الصادرات، ويشير ارتفاعه على زيادة انفتاح هذا البلد من خلال تحسين معدل التبادل التجاري، وانخفاضه يشير إلى تدهور معدلات

التبادل التجاري لهذا البلد، ومن ثم تراجع درجة انفتاحه في فترة معينة. (محمد السواعي، 2006، صفحة 48) ويعبر عنه رياضيا كما يلي: مؤشر التبادل التجاري= (حجم الصادرات/حجم الواردات)x 100. ويسمح المؤشر بالمقارنة بين الدول أو قطاع الأنشطة، وحساب الصادرات والواردات بالأسعار الثابتة تسمح بمقارنة أفضل للحجم الحقيقي للمبادلات.

5.2– مؤشر التعريفات الجمركية وغير الجمركية: تعتبر مسألة التعريفات الجمركية وغير الجمركية من أحد القضايا البارزة في مناقشة طرق وأساليب قياس الانفتاح التجاري. ويكون معدل التعريفة الجمركية كما يلي:

- **معدل التعريفة غير الموزون:** يحسب هذا المعدل بمتوسط معدلات التعريفة الجمركية، إلا أنه لا يعكس معدل الانفتاح الحقيقي، لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للسلع.
- **معدل التعريفة الموزون:** يقوم على أساس ترجيح أهمية السلعة وفق معدلها المخصص إلى مجموع قيمة السلع المستوردة.

لكن ما يواجه هذه الطريقة يكمن في طريقة تقييم هذا المتغير. فلا يمكن الوصول إلى السعر المرجعي إلا في نهاية عملية التحرير، وعلى الرغم من هذا، العديد من التحليلات تفترض أن أسعار العوامل يجب أن تكون هي نفسها للبلدان المفتوحة مع نفس التكنولوجيا كما هو متوقع من قبل نموذج HOS ولذلك تشير بعض المؤشرات إلى قياس مستوى القيود التجارية عن طريق مقارنة مستوى الأسعار المحلية مع الأسعار العالمية، (Niyongabo, 2007, p. 13) فكلما كان مقياس متوسط التعريفة الجمركية مرتفعا كلما اعتبر البلد أقل انفتاحا، وفي هذا المجال يمكن استعمال الإيرادات الجمركية كمؤشر على الانفتاح التجاري. كما تحدد قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي مستوى الحواجز غير التعريفية الخاصة بالبلد في ثلاث فئات (مفتوحة، معتدلة، ومقيدة). (Wu & Zeng, 2008, pp. 4-5)

6.2– قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشر البواقي: اقترح كل من Syruin & Chenery (1989), Guillaumont (1984) طريقة لقياس تدفقات التبادل التجاري بواسطة متغيرات هيكلية مستقلة عن السياسة التجارية، كمتغيرات الحجم والناتج الداخلي الخام والدخل الفردي ومتغيرات خاصة بدرجة انعزال البلد، والمسافة بينه وبين بقية البلدان الأخرى وغيرها. حيث تكمن هذه الطريقة في تقييم الفارق بين حجم التجارة الحالية وحجمها في المستقبل ابتداء من نموذج مرجعي يصبح كمؤشر انفتاح، فإذا كان الفارق أو الباقي موجب دل ذلك على أن البلد منفتح والعكس صحيح.

7.2– قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشر النموذج المزدوج Sachs-Warner 1995: يعتبر النموذج من بين أكثر المؤشرات التي عرفت قبولا من قبل الاقتصاديين مقارنة بالمقاييس الأخرى، نظرا لإعطائه تفسيرا أكثر واقعية ومنطقية لسياسات الانفتاح التجاري. ويقوم المؤشر بتصنيف الدول إلى مجموعتين، البلدان المنفتحة والبلدان المنغلقة على التجارة الخارجية وذلك بالاعتماد على المعايير التالية: (Blancheton, 2004, p. 3)

- معيار الحواجز التعريفية وغير التعريفية، إذ لا يجب أن تفوق 40 % من قيمة المنتج؛
- معيار سعر الصرف، إذ لا يجب أن يفوق سعر الصرف في السوق السوداء 20 % من سعر الصرف الرسمي؛
- معيار النظام السياسي، إذ لا يجب أن يكون النظام اشتراكي؛
- معيار تدخل الدولة، إذ لا يجب أن تحتكر الدولة قطاع التصدير.

وبناء على هذا فإن الدول التي تحقق هذه المعايير مجتمعة تصنف ضمن الدول المنفتحة تجاريا. بينما الدول التي لا تستطيع تطبيق هذه المعايير تصنف ضمن الدول المغلقة تجاريا. ويحدد welch & wacziarg (2003) تاريخ التحرير كتاريخ يتم فيه استيفاء جميع معايير الانفتاح ل sachs & warner . (Wu & Zeng, 2008, pp. 4-5)

8.2- قياس الانفتاح التجاري حسب نموذج مؤشر النموذج المركب Edwards 1998: يعتبر من أحدث المؤشرات، وقد لاحظ Edwards أن بعض عوائق التبادل التجاري لا تتعلق بالإرادة السياسية، بل تتعلق بالخصائص الطبيعية للدول. وتعتمد هذه الطريقة على استعمال مجموعة من المؤشرات لتشكيل مقياس مركب، يتكون من تسع مؤشرات فرعية، تتعلق الثلاث الأولى بوجود سياسات الانفتاح، بينما تقيس الست الباقية مستوى التفاوتات التجارية. وهي تتنوع كما يلي: (عبدوس، 2012/2011، صفحة 81) المؤشر الثنائي (sachs- warner 1995)؛ مؤشر تقرير التنمية في العام 1987؛ مؤشر البواقي (learmer 1988)؛ مؤشر علاوة الصرف للسوق السوداء؛ التعريفة المتوسطة على الواردات؛ المستوى المتوسط للحواجز غير الجمركية؛ مستوى التوترات يقيس الاضطرابات الناجمة عن تدخل الدولة؛ معدل فرض الضرائب المتوسطة على التجارة الخارجية؛ مؤشر القيود على الواردات (wolf 1993).

ما يمكن قوله عما يخص مؤشرات الانفتاح التجاري، هو أنه لا يمكن قياس وتقدير الانفتاح التجاري بصورة دقيقة، لوجود عوامل تؤثر على سياسة الانفتاح بطرق غير مباشرة يصعب إدخالها في المؤشرات. بالإضافة إلى صعوبة إعطاء قيمة رقمية لبعض السياسات كالتعريفة غير الجمركية، وبالتالي لا تعبر هذه المؤشرات عن مدى الانفتاح الفعلي.

II.مسار الانفتاح التجاري في الجزائر

عرفت سياسة التجارة الخارجية في الجزائر تطورا منذ الاستقلال تماشيا مع النظام الاقتصادي وإستراتيجية التنمية المنتهجة، وقد شهد التاريخ الاقتصادي الجزائري مرحلتين بارزتين: من الاستقلال إلى 1989 فترة بناء السوق الوطنية، وتطبيق نموذج التنمية الاشتراكية القائم على الحماية. ونموذج التنمية الرأسمالية القائم على العولمة من 1990 إلى يومنا هذا.

1. مرحلة الحماية: بعد الاستقلال السياسي اتجهت الحكومة إلى تبني الاستقلال الاقتصادي من خلال تبني الاشتراكية. وانتهجت سياسة حمائية بهدف حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية وتشجيع الصناعة التحويلية واختيار التصنيع للحاق بالفجوة التكنولوجية، وتحسين مستوى المعيشة. (Boukhezer-Hammiche, 2016, pp. 189-190)

1. 1 مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية (1962–1970): ارتأت السلطة المركزية القائمة في هذه الفترة أنه من الأفضل الاكتفاء بالرقابة على نشاط التجارة الخارجية دون فرض الاحتكار عليها، واتخذت مجموعة من الإجراءات تمثلت في: التعريفة الجمركية، الرقابة على الصرف، تنفيذ التدابير الكمية المتعلقة بالواردات، الرقابة من خلال التجمعات المهنية للشراء (GPA) التي تعتبر وسطاء ملزمين بين الدولة ومختلف أعضاء الشركات.

2.1 مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1971–1989): ابتداء من سنة 1971 أعلنت الدولة عن احتكار هذا القطاع احتكارا إداريا وتنظيميا، بصفة شبه تامة لمؤسسات تابعة للدولة، ولم تشهد هذه الفترة إصدار تشريعات ثابتة منظمة للتجارة الخارجية، واكتفت الدولة بإصدار مجموعة من القوانين والأوامر. كما تم إعطاء انطلاقة جديدة للنظام التجاري الجزائري حيث أصبح نظام الاحتكار يمارس من خلال آليتين هما آلية التخطيط في المبادلات الخارجية للسلع والخدمات، وآلية ممارسة الدولة لاحتكار التجارة الخارجية عن طريق الامتياز حسب نص المادة 33 من القانون 01/88.

لقد أحدثت الصدمة النفطية لعام 1986 هزة عنيفة في الاقتصاد الوطني، أدت إلى هبوط معدلات التبادل حيث تراجعت الصادرات من المحروقات من 12.72 مليار دولار عام 1985 إلى 7.26 مليار دولار سنة 1986، بانخفاض قدره 43 % في عام واحد بعد انهيار أسعار النفط. مع تفاقم عبء الديون الخارجية، أصبح في عام 1986 يستهلك نحو ثلثي عائدات التصدير.(Rebah, 2012, pp. 19-20) مما أدى إلى اختلالات عميقة كان لها تأثيرها السلبي على ميزان مدفوعاتها والميزانية العامة، بالإضافة إلى تدابير التقشف، والتباطؤ في الاقتصاد ككل. فبحلول نهاية سنة 1989 كان الاقتصاد الجزائري يتخبط في أزمة اقتصادية، حيث سجل الناتج المحلي الخام معدل نمو سالب (-3.1%)، أما عجز الميزانية فقد بلغ 1.7 % من PIB، كما سجل الميزان التجاري عجزا قدره (1825) مليار دج، في حين بلغ حجم المديونية 25.32 مليار دولار أمريكي. كما أصبحت خدمة الدين تستهلك أكثر من 80 % من حصيلة الصادرات. وفي مواجهة هذه الأزمة اتخذت السلطات الجزائرية مبادرة كبرى للإصلاح واللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أسفرت عن وضع حزمة من الإصلاحات وفق سياسة التثبيت والتكييف الهيكلي. تضمنت بشكل عام توجهها نحو اقتصاد السوق، وتخلي الدولة عن احتكارها للتجارة الخارجية وتبني سياسة انفتاح تجاري تدريجي.

2.مرحلة تحرير التجارة الخارجية: شهد القطاع التجاري تغيرات تدريجية غايتها التحرير الكلي للتجارة الخارجية.

1.2 الشروع في تحرير التجارة الخارجية الجزائرية (1990–1993): تم تنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي الافتتاحية (1990–1993) واتصفت هذه المرحلة بالتردد والتأني في تطبيق إجراءات التحرير.

أ. مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية:(1990–1991): شهدت التجارة الخارجية أولى المحاولات لتحريرها في قانون النقد والقرض 1990، الذي يعتبر نقطة الانطلاق في التكريس القانوني لتحرير التجارة الخارجية في الجزائر. والذي أصبح إجراء رسميا وفق المادتين 40 و41 من قانون المالية التكميلي لسنة 1990، والذي يتيح إنشاء شركات استيراد وتصدير وطنية أو أجنبية .إلا أن هذا الانفتاح كان له طابع تقييدي وجزئي. وفي 1991 تم إصدار المرسوم رقم 37/91 المؤرخ بتاريخ 1991/02/13 والذي يتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية والمعروف باسم قانون تحرير التجارة الخارجية، الذي يلغي احتكار الدولة للتجارة الخارجية كما يلغي نظام تراخيص الاستيراد والتصدير بفتح مجال التدخل في عمليات الاستيراد والتصدير لتجار الجملة والوكلاء المعتمدين لدى البنك المركزي (لكن مع تقييد الاستيراد في المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، واقتصار المعاملات على الحسابات بالعملة الصعبة للمتعاملين الخواص المرخص لهم).

ب. مرحلة العودة إلى التقييد (1992–1993): تعرضت الجزائر من جديد إلى اختلالات عميقة مع بداية 1992 تمثلت في المديونية الخارجية، عجز الميزانية، التضخم والإعسار المالي، الأمر الذي أدى بالجزائر في الشروع في إصلاحات مست جميع القطاعات بما في ذلك قطاع التجارة الخارجية. تم إصدار التعليمة 625 المؤرخة في 18 اوت 1992 التي ترجع للإدارة امتيازاتها في ميدان التجارة الخارجية دون التراجع عن مسعى تحريرها.(غطاس و آخرون، 2015، صفحة 286) كما عرفت هذه المرحلة ندرة في الموارد بالعملة الأجنبية، مما دفع السلطات بتشديد القيود على النقد الأجنبي وتوسيع نطاق حظر الواردات. وتم إنشاء لجنة AD-HOC في 1992 لجنة وزارية مخصصة مسؤولة عن مراقبة عمليات التجارة الخارجية وطبيعة الالتزامات التجارية الخارجية، وتصحيح الأخطاء أو الاختلالات فيما يتعلق بالنظام البنكي والمعايير للوصول إلى النقد الأجنبي والائتمانات للمستوردين، (Abbas, 2012, p. 60) وكذا السهر على التسيير الجيد لمختلف الموارد، والتي ميزت بين: السلع الإستراتيجية "سلع ذات أولوية" من بينها المواد الغذائية الأساسية والأدوية ومواد البناء واللوازم المدرسية...الخ، السلع المتعلقة بالإنتاج والاستثمار "سلع ذات أولوية ثانية" والسلع الممنوعة من الاستيراد "سلع محظورة" وتشمل أساسا السلع الاستهلاكية الكمالية). (أقاسم، 2013، صفحة 12) وبالتالي فمن خلال هذه الإجراءات التي أصدرتها الدولة، نجد أنها تعود بالسياسة التجارية إلى مرحلة الرقابة.

2.2 إجراءات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر انطلاقا من 1994: ترافقت هذه المرحلة مع قيام الجزائر بالتخلي عن الاقتصاد المخطط والتحول نحو اقتصاد السوق من خلال القيام بإصلاحات شاملة جسدها برنامج التعديل الهيكلي (1994–1998) تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي. ولقد تم إلغاء كل القيود المتعلقة بالاستيراد في أفريل 1994 وذلك

على مراحل، إلغاء القاعدة التي تقضي بتمويل المواد الاستهلاكية المستوردة بالعملة الصعبة، وكذلك القيود المتعلقة باستيراد المعدات الصناعية وكذا إزالة الحدود الدنيا المفروضة على آجال سداد ائتمانات المستوردين. وتخفيض الحماية الجمركية وكذا الحدود القصوى للتعريفة الجمركية عن الواردات. (كرمي، 2016، صفحة 155) والسماح لاستيراد كل السلع عدا المحظورة منها. وقد تم حصر قائمة الموارد المنوعة من الاستيراد في ثلاث مواد فقط (المواد المحرمة شرعا والمواد الممنوعة لأغراض صحية واجتماعية، المواد الممنوعة من الاستيراد بشكل مؤقت، المواد التي تتمتع بدعم من الدولة). كما تم تخفيض معدلات التعريفة الجمركية من 19 معدلا إلى 7 معدلات وهي (0، 3، 7، 15، 25، 40، 60 %) حيث كان المعدل الأقصى قبل الإصلاح التعريفي 120 %. وتوالت بعد ذلك تخفيضات معدلات التعريفة الجمركية، حيث خفض المعدل الأقصى من 60 إلى 45 % سنة 1997 ولم تتغير هذه النسب سنة 2000 عدا بعض البضائع التي تمت زيادة نسبها تشجيعا للإنتاج الوطني وتتعلق بالزجاج والأحجار الكريمة. لكن مع هذا اعتبر المعدل مرتفعا مقارنة بالتزامات الجزائر أمام المنظمة العالمية للتجارة والتي تقضي بتخفيض عام للتعريفة الجمركية وأمام الالتزامات مع الاتحاد الأوروبي، هذا ما دفع إلى تقليص عدد معدلات التعريفة الجمركية إلى ثلاث معدلات بالإضافة إلى الإعفاء وهي 5، 25، 40 %. وتواصلت الإصلاحات سنة 2002 بتقليصها إلى ثلاث مجوعات حسب درجة تصنيع المنتوج (مواد أولية، نصف مصنعة، نهائية) 5، 15، 30 % إضافة إلى الإعفاء، مع بقاء بعض السلع خارج هذا النطاق كالكحوليات والدخان وسيارات الركوب الفردية النفعية، والرسوم الجمركية منذ 2001 إلى غاية اليوم 10 % بالنسبة للسلع التجهيز. 15 % بالنسبة للسلع نصف المصنعة و30 % للسلع الاستهلاكية،(Si Mohammed & Reguig, 2017, p. 110) كما تم إنشاء بعض الهيئات كالصندوق الخاص بترقية الصادرات، والشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات.

أما على المستوى الدولي، فقد أبرمت الجزائر اتفاقات ثنائية ومتعددة إقليمية ومعاهدات دولية، ومن بينها المعاهدة المغاربية التي دخلت حيز التطبيق شهر جويلية 1993. وفي 1996 وقعت الجزائر اتفاقية تجارية مع موريتانيا. كما أقدمت الجزائر على تقديم طلب الانضمام الرسمي إلى المنظمة العالمية للتجارة وذلك في جوان 1996. وانضمت الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الكبرى في اوت 2004 في إطار اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الموقعة سنة 1981، والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2009. وفي مسارها نحو الانفتاح تم توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، كان توقيع أول اتفاق في ديسمبر 2001 ببروكسل والذي دخل حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005. وعرفت السنوات الأولى من تطبيق الاتفاق عدم التوازن في المبادلات التجارية مما اضطر الجزائر إلى الدخول في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي حيث كان من المقرر الإزالة النهائية للحقوق الجمركية في 2017، ليتم تمديد الفترة إلى 2020.

III. تطور مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر خلال (1990-2017)

يسمح قياس الانفتاح التجاري بالوقوف عند المستوى الذي بلغته الجزائر في تحرير تجارتها الخارجية. وقد تم الاعتماد على مؤشر نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، لقياس درجة الانفتاح الذي شهده الاقتصاد الجزائري. وفي هذه الدراسة سوف نستعرض مؤشرين للانفتاح التجاري، وقد تم الاعتماد على المؤشر الأول وهو نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي، أي مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي. كما تم الاعتماد على المؤشر خارج المحروقات. وسوف نعتبر ارتفاع النسبة إلى 45 % فأكثر مؤشرا على الانفتاح التجاري. وكلما كان المؤشر مرتفعا كلما كان الاقتصاد أكثر تأثرا بالتغيرات الخارجية. والشكل الموالي يوضح تطور معدل الانفتاح التجاري في الجزائر.

الشكل -1-: معدل الانفتاح التجاري في الجزائر خلال (1990-2017) **الوحدة: %**

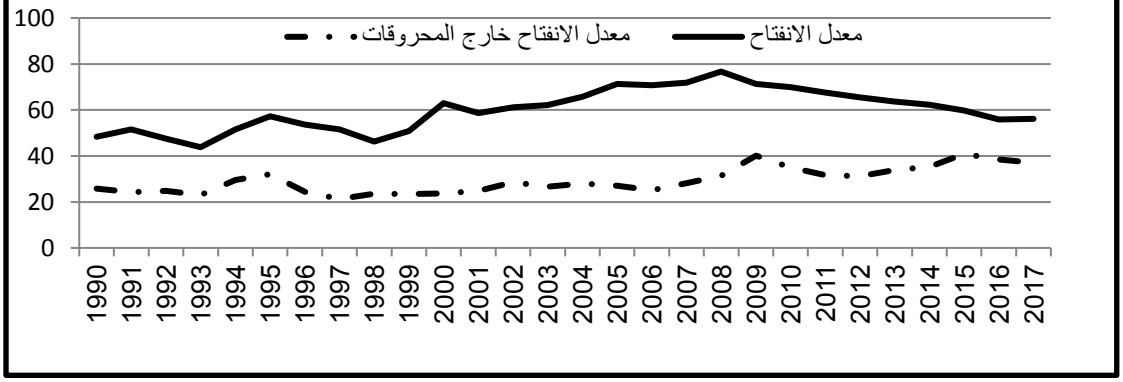

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات قاعدة البنك الدولي، والتقارير السنوية لبنك الجزائر.

حسب ما يبينه الشكل أعلاه عرف الانفتاح التجاري تذبذبا خلال الفترة 1990-2000. حيث ارتفعت النسبة في المتوسط للفترة 1995-2000 نظرا لاتخاذ إجراءات كبيرة في تحرير التجارة الخارجية، والذي بلغ 50.9 % سنة 1999. وهذا يعني أن الاقتصاد الجزائري منفتح بشكل ضعيف على السوق العالمية. فالجزائر من الدول التي بقيت مغلقة إلى غاية 2001 حسب wacziarg and welch (2003) و(1995) sachs and warner حيث بلغ متوسط التعريفة الجمركية بين (1990-1999) 23.97 % وبلغ متوسط سعر الصرف الموازي 177.91 % من سعر الصرف الرسمي . (Wacziarg & Wlech, 2008, p. 195) ومنذ عام 2001 ازدادت درجة الانفتاح التجاري بدرجة كبيرة، من 58.7% إلى 76.7 % سنة 2008 بسبب ارتفاع أسعار النفط وإلى النمو الكبير في الواردات، بالإضافة إلى أنها تزامنت مع دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. أما خلال الفترة (2008-2017) فقد عرفت انخفاضا مستمرا من 76.7 % سنة 2008 إلى 56.1 % سنة 2017. بسبب انخفاض صادرات المحروقات.

يتضح لنا مما سبق أن درجة الانفتاح التجاري تتعلق بتغير أسعار النفط العالمية التي تميزت بعدم الاستقرار، وبما أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد إلى حد كبير على صادرات المحروقات، مما لا يعكس بشكل جيد درجة

الانفتاح التجاري. في الواقع هذه القيمة تدل على أن هذا المعدل يكشف عن تنوع كبير في التبادلات، واندماج كبير مع التجارة العالمية. لكن هذا ليس هو الحال، حيث أن الواقع مختلف تماما، فإذا استبعدنا صادرات المحروقات في حساب قيمة المؤشر، فإننا نلاحظ أن قيمته منخفضة جدا مقارنة بالمؤشر الأول ومستقرة أكثر، إلى جانب أن واردات السلع تؤثر بشكل كبير في قيمته مقارنة بحجم الصادرات خارج المحروقات المتواضعة.

يؤكد الشكل (1) أن هناك فرقا كبيرا بين الانفتاح مع مراعاة صادرات المحروقات وخارج المحروقات، حيث نلاحظ طوال الفترة (1990-2017) أنه بدون صادرات المحروقات سيكون للجزائر معدل انفتاح لا يصل إلى نصف صادرات المحروقات. ارتفع المؤشر مع صادرات المحروقات من 48.47 % إلى 56.1 %. وأما المؤشر بدون المحروقات لنفس الفترة وصل من 25.88 % إلى 37 %. ولكن حتى لو ارتفع المعدل فإن هذا راجع إلى تصدير منتج واحد وهو المحروقات، وبعبارة أخرى فإن تحرير المبادلات الخارجية للجزائر مع شركائها لم تؤدي إلى انفتاح أكبر لاقتصادها.

وعلى الرغم من ارتفاع معدل الانفتاح التجاري إلا أن الجزائر تعتبر البلد الوحيد من بين دول شمال إفريقيا غير المنظم إلى المنظمة العالمية للتجارة. وبالتالي نظريا تعتبر الأكثر حماية لكن الواقع غير ذلك، حيث أن متوسط التعريفات الجمركية غير المرجحة انتقل من 23.4 % في 2001 إلى 17.5 % فقط 2006، وبهذا انتقلت الجزائر من وضعية شديدة الحماية إلى وضعية شديدة الانفتاح. كما أن مؤشر الحماية (التشوه) Trade Restriction لصندوق النقد الدولي صنف الجزائر في المستوى 7 وهو اقل من المسجل في تونس ومصر المغرب المساوي ل8. لهذا اعتبرت الجزائر البلد الأكثر انفتاحا في حوض المتوسط حتى قبل دخول اتفاق الشراكة الأورومتوسطية حيز التنفيذ (حمدي باشا و دحماني، 2013، صفحة 44).

IV. تأثير الانفتاح التجاري على هيكل الميزان التجاري الجزائري خلال (1990–2017)

على الرغم من أن الميزان التجاري ليس إلا جزءا من ميزان المدفوعات ولا يشمل صفقات الخدمات والأموال، إلا أنه يعتبر كمؤشر للقوة الاقتصادية للدولة وذا دلالة كبيرة في رصيده الإيجابي والسلبي. يعبر الفائض عن عوامل صحية في الاقتصاد، فهو يشير إلى الطاقة الإنتاجية الفائضة، كما يعني تشغيل اليد العاملة والاستمرار في بناء قدرات إنتاجية جديدة لتلبية حاجاته وزيادة صادراته. ويحدث العكس في حال حدوث عجز في الميزان التجاري. فهو يكشف عن مواطن الضعف في الاقتصاد وأن الدولة لا تعتمد على مواردها الذاتية ويعبر عن قصور الطاقات الإنتاجية به عن تلبية حاجاته، الأمر الذي يضطره إلى الاستيراد، كما أن نوعية الموارد المستوردة تكشف عن طبيعة الهيكل الإنتاجي. كما يستنزف احتياطات العملات الأجنبية للبلد ويؤدي به إلى الاستدانة من الخارج، مما يحدث أزمات اقتصادية واجتماعية.

يشير الفكر النظري إلى وجود علاقة تأثير واضحة ومباشرة بين الانفتاح التجاري والميزان التجاري لأي اقتصاد، فمن المتوقع أن يؤدي الانفتاح التجاري إلى زيادة كبيرة في التوظيف والإنتاج، وتعزيز الصادرات، وبالتالي التحسين في الميزان التجاري (Yasmin, 2012, p. 74). ولذلك فإن اعتماد الانفتاح التجاري من شأنه أن يجعل الصادرات (خاصة غير التقليدية) أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية، وذلك أساسا عن طريق الحد من حواجز السياسة التجارية، وتشوهات الصرف، ورسوم التصدير (Babatunde, 2009, p. 68) . وبالرغم من الفوائد المترتبة على الانفتاح إلا أنه إن كانت الواردات تنمو أسرع من الصادرات، فهذا يعرض الاقتصاد لخطر مشاكل الميزان التجاري التي يمكن أن تخلق قيدا ملزما على نمو الإنتاج (Kassim, 2013, p. 2) .كما يتفق الاقتصاديون على أن التجارة الحرة لا تكفي لزيادة الصادرات، ولا تضمن تحسنا في ميزان التجاري، يجب أن يقترن التحرير بسياسات حكومية تقوم بتنسيق السياسة الصناعية والتجارية لتحقيق توازن داخلي وخارجي متزامن (Pacheco-Lopez, 2005, p. 614) .

من أجل فهم العلاقة بين الانفتاح التجاري والميزان التجاري نقوم بتحليل طبيعة كل من الصادرات والواردات، ومن ثم تحليل تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (1990-2017).

أولا: تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال (1990-2017)

يظهر الشكل الموالي تطور التجارة الخارجية للجزائر مع بقية العالم خلال الفترة (1990-2017).

الشكل -2-: تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال (1990-2017) **الوحدة: مليون دولار**

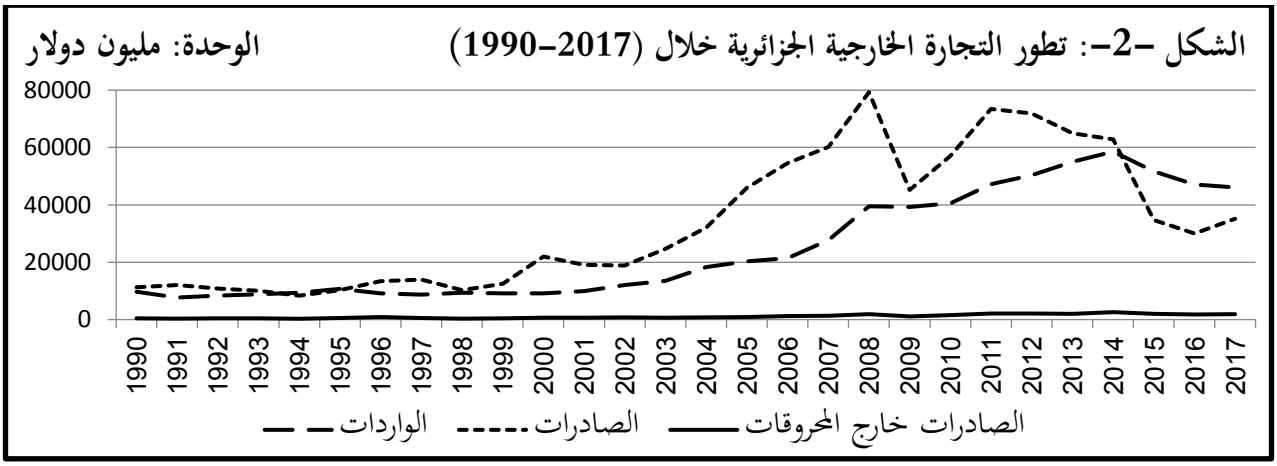

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك (CNIS).

يوضح الشكل (2) انخفاض الواردات سنة 1991 الذي يرجع إلى تدابير تحرير التجارة الدولية والتخفيض في سعر الصرف الاسمي ما أدى إلى انخفاض الطلب على النقد الأجنبي. وتم تسجيل ارتفاع محسوس سنة 1994 و1995 وذلك راجع لزيادة تكاليف استيراد الحبوب أثر أزمة الجفاف بالإضافة إلى انخفاض قيمة العملة. عدا ذلك عرفت الواردات انخفاضا سنتي 1996 و1997 رغم الشروع في الانفتاح مع انخفاض التعريفة الجمركية ويعود ذلك إلى إصلاح نظام الصرف بتخفيض قيمة العملة الوطنية الذي نجم عنه ارتفاع أسعار الواردات من جهة، وبسبب تحرير الأسعار

الداخلية وآثارها على القدرة الشرائية من جهة ثانية. مما أدى إلى تراجع الطلب عليها، وكذا تراجع الطلب على بعض المدخلات الصناعية نتيجة حل بعض المؤسسات العمومية، وقيود التمويل المفروضة على المؤسسات الأخرى باعتبار البنوك أصبحت تتعامل معها تعاملا تجاريا. كما لم تسجل الواردات انخفاضا سنة 2008 جراء الأزمة المالية العالمية نتيجة عدم تأثر الاقتصاد الجزائري بشكل مباشر. وواصلت الارتفاع الأمر الذي جعل السلطات تفكر في كيفية الحد من هذا الارتفاع المتواصل الذي قد يؤثر على الاحتياطات من النقد الأجنبي. ومن بين الإجراءات المتخذة في إطار ذلك هو إجبارية استعمال الاعتماد المستندي في المعاملات التجارية الخارجية سنة 2009 وكذا قرار تخفيض قيمة العملة. بالإضافة إلى تبنى الجزائر في أواخر 2015 لنظام حصص الاستيراد، من خلال فرض رخص كمية ونوعية على الواردات بهدف تقليص فاتورة الاستيراد. والذي دخل حيز التنفيذ في جانفي 2016. والذي انجر عنه انخفاض في قيمة الواردات ببلوغها سنة 2017 نحو 46059 مليون دولار مقابل 47089 مليون دولار سنة 2016.

تدل بيانات الشكل (2) أن الصادرات من المحروقات بقيت مسيطرة على الأداء الكلي للصادرات الجزائرية. وشهدت الصادرات انخفاضا سنة 1992 بسبب تأثر أسعار البترول بأزمة الخليج، لتعاود الارتفاع محسوس ابتداء من سنة 1995 باستثناء سنة 1998 على إثر الأزمة الأسيوية والتي تراجعت فيها أسعار المحروقات. كما سجلت الصادرات انخفاضا في الفترة 2001–2002 بسبب أحداث 11 سبتمبر، ثم استئناف وتيرة ارتفاعها حيث بلغت قيمة الصادرات مستوى قياسي قدر ب79298 مليون دولار وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط التي وصلت إلى أكثر من 100 دولار للبرميل الواحد عام 2008. لتتراجع بعد ذلك في سنة 2009 إلى 45194 مليون دولار وذلك بسبب تراجع أسعار النفط نتيجة للأزمة المالية العالمية. لتتحسن بعد ذلك لتبلغ سنة 2011 73489 مليون دولار. ليتفاقم خطر انخفاض الصادرات وبالتالي الدخول، بسبب الزيادة المطردة في الاستهلاك المحلي، في الوقت الذي يمر فيه قطاع النفط العالمي بأزمة كبيرة منذ انهيار أسعار النفط الخام في جوان 2014. لتنخفض الصادرات بحوالي 50 % منذ سنة 2015.

ثانيا: تأثير الانفتاح التجاري على الهيكل السلعي للواردات والصادرات خلال (1990–2017)

سنتطرق إلى تطور التركيبة السلعية لكل من الواردات والصادرات خلال نفس الفترة والذي يوضح لنا كما يلي:

1. التركيبة السلعية للواردات: يظهر الشكل التالي تطور الهيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال (1990-2017).

الشكل –3–: تطور التركيبة السلعية للواردات (1990–2017) **الوحدة: مليون دولار**

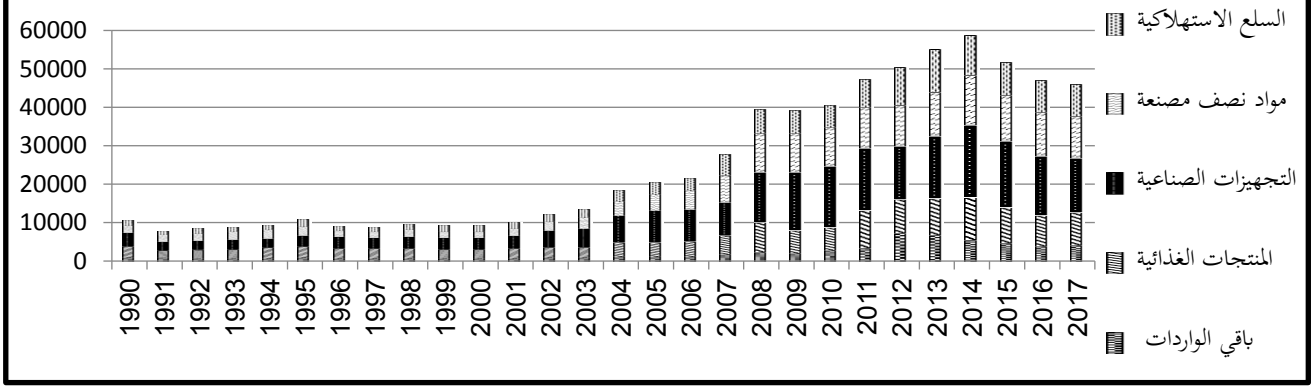

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك (CNIS).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن سلة الواردات الجزائرية تتكون أساسا من أربع مجموعات رئيسية هي: سلع التجهيز الصناعي في المرتبة الأولى، وهذا ما يمكن تفسيره بحيوية القطاع الصناعي بالإضافة إلى كثافة الاستثمارات الوطنية في بناء الهياكل القاعدية للبلاد وسياسة الاستثمار في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي وفتح الباب أمام القطاع الخاص. ثم المواد الغذائية ثانيا، ومن أكثرها استهلاكا هي الحبوب والحليب. ويمكن إرجاع هذه النسب المرتفعة من ناحية إلى العجز في الإنتاج الفلاحي المحلي الذي لا يلبي زيادة طلب المستهلكين نتيجة للنمو السكاني المتزايد، فلا تزيد تغطية الحاجات الوطنية من الإنتاج الفلاحي عن 30 % ناهيك عن التبعية الغذائية للخارج. ومن ناحية أخرى إلى ضعف القطاع الفلاحي بالرغم من سياسات الإصلاح الفلاحي المنتهجة وعجزه عن تلبية الحاجات المتزايدة من هذه المواد نتيجة سوء التسيير وضعف إنتاجه الراجع إلى عدم التحديث. وعلى الرغم من هذا فمنذ 1994 فإن واردات السلع الغذائية في تناقص مستمر، من 30 % عام 1994 إلى 15 % سنتي 2009 و2010 وإلى 18.3 % سنة 2017. وهو راجع إلى تحسن الأوضاع الأمنية وعودة الفلاحين إلى القرى والأرياف، إضافة إلى تطبيق الدولة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية. وفي المرتبة الثالثة نجد المواد نصف المصنعة. وفي المرتبة الرابعة نجد السلع الاستهلاكية غير الغذائية. أما بقية المواد المستوردة فنسبتها ضعيفة لا تتجاوز 15 % من الواردات، وهذا يرجع إلى وجود صناعة محلية تلبي احتياجات السوق الوطني. وتتمثل أساسا في سلع التجهيز الفلاحي، الطاقة والمحروقات، والمواد الخام.

2. التركيبة السلعية للصادرات: بفضل ما تنتهجه الجزائر من سياسة الأحادية في التصدير من خلال تركيزها على المحروقات، لازالت هذه الأخيرة تطغى على تركيبة الصادرات كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل –4–: تطور التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات (1990–2017) **الوحدة: مليون دولار**

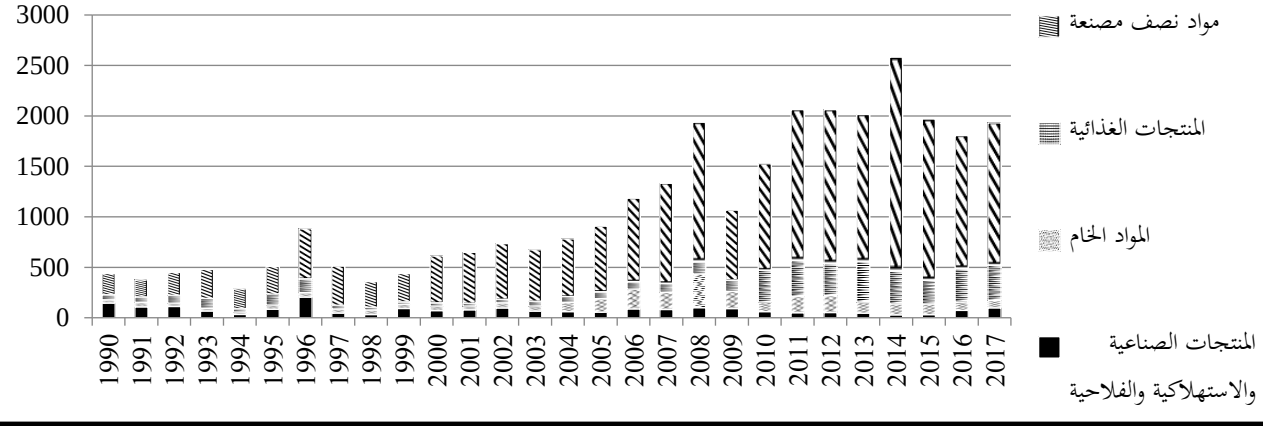

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك (CNIS).

يتضح من الشكل (2) أن الانفتاح التجاري لم يكن له أي تأثير على الهيكل السلعي للصادرات بشكل ملحوظ، والتي بقيت تتركز في سلعة واحدة وهي النفط. وهذا ما يعرض إيرادات الدولة إلى تقلبات كبيرة بسبب تقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية، بسبب ارتفاع إيرادات القطاعات التقليدية تصبح الإصلاحات التجارية ذات أثر سلبي على تنويع الصادرات. (Agosin & others, 2011, p. 11) ويلاحظ من خلال الشكل (4) أن المادة الأولى والأساسية هي المنتجات النصف مصنعة التي تمثل نسبة 73% لسنة 2017 من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، تشمل أساسا الزيوت والمواد المشتقة التي تصدر عن عمليات التقطير للزفت. تليها السلع الغذائية بنسبة 18% أهمها السكر والتمور، والمواد الخام تتمثل في فوسفات الكالسيوم أما المنتجات الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية فهي بنسب ضعيفة جدا. وعلى رغم الجهود التي تبذلها الدولة من اجل تشجيع الصادرات خارج المحروقات، إلا أنها لم تعرف نموا محسوسا نتيجة الهيكل الاقتصادي الجزائري وعدم تنافسية الاقتصاد، إضافة إلى الضعف الحاد في ديناميكية النشاط الاقتصادي في الحقل الإنتاجي خارج المحروقات. وذلك لأن صادرات المواد الأخرى تظل جد محدودة لا يتعدى بضع مواد بنسبة ضعيفة. و1996 السنة الوحيدة التي وصلت فيها الصادرات خارج المحروقات نسبة 6.59 % من إجمالي الصادرات، وهذا راجع إلى تسديد الجزائر جزء من ديونها اتجاه روسيا كبضائع. تليها سنة 2016 حيث وصلت إلى 6.01 % بسبب زيادة الصادرات من المنتوجات الغذائية نسبيا من 0.7 % إلى 1.1 % وكذا صادرات التجهيزات الصناعية والاستهلاكية.

ثالثا: تأثير الانفتاح التجاري على التوزيع الجغرافي للواردات والصادرات خلال (1990–2017)

إن التوزيع الجغرافي للواردات والصادرات يوضح المجموعات الدولية الأكثر أهمية التي تتعامل معهم الجزائر.

1. **التوزيع الجغرافي للواردات:** تتوزع الواردات الجزائرية على شريحة واسعة من المتعاملين، وهو ما يمثله الشكلان التاليان:

الشكل –5–: التوزيع الجغرافي للواردات لسنة 2017

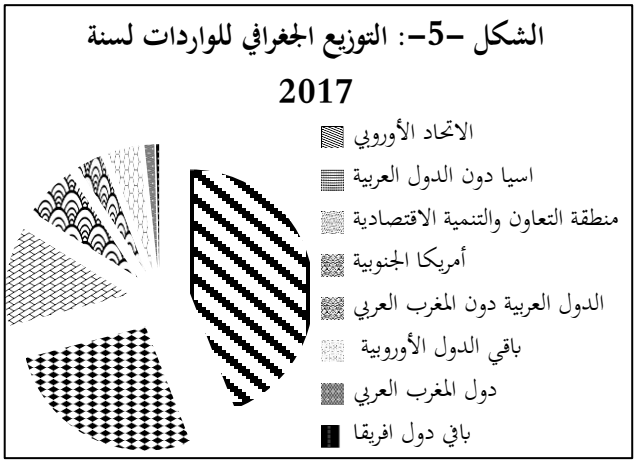

الشكل –6–: أهم موردي الجزائر لسنة 2017

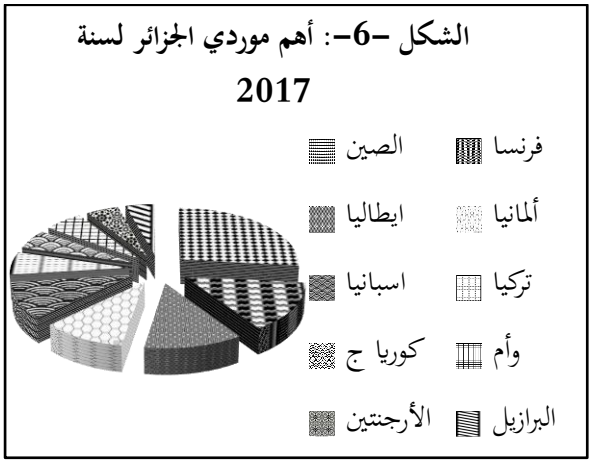

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك (CNIS)، حصيلة التجارة الخارجية لسنة 2017.

عرفت قيمة الواردات الجزائرية من منطقة الاتحاد الأوروبي ارتفاعا مستمرا خاصة بعد دخول الشراكة حيز التنفيذ، وخاصة فرنسا وهذا ما يفسر التبعية الاقتصادية لأوروبا كما يوضحه الشكل (5). وتتمثل الواردات خاصة في: القمح، الأدوية، بودرة الحليب، التجهيزات الصناعية. كما عرفت الواردات من منطقة التبادل العربي الحر تطورا ملحوظا منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ 2009 بسبب التسهيلات الجمركية. ومن الملاحظ من الشكل (6) أن الصين هو المتعامل الأساسي في ظل الطفرة التي تعرفها السلع الصينية لسعرها الرخيص وخاصة مجال تكنولوجيا الاتصال والإعلام الآلي.

2. **التوزيع الجغرافي للصادرات:** سنحاول تحليل توزيع الصادرات حسب المناطق الأكثر أهمية التي تتعامل معها الجزائر.

الشكل–7–: التوزيع الجغرافي للصادرات لسنة 2017

الشكل –8–: أهم شركاء الجزائر لسنة 2017

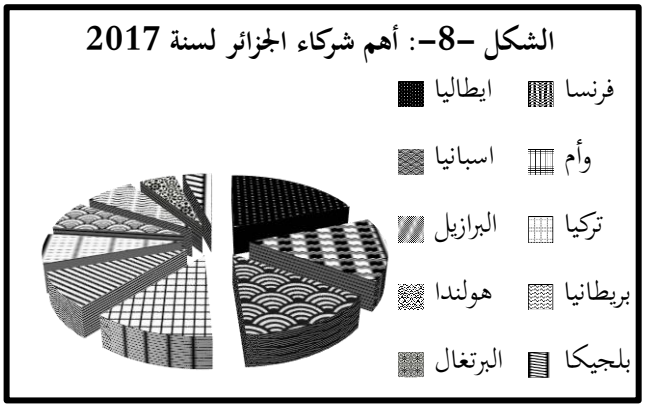

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك (CNIS)، حصيلة التجارة الخارجية لسنة 2017.

يبين الشكل (7) أن الاتحاد الأوروبي يحتل الصدارة بصفته زبونا أساسيا للجزائر، حيث تتجه الصادرات المتمثلة أساسا في المحروقات لكل من ايطاليا وفرنسا واسبانيا، وهذا ما يوضحه الشكل (8). وبالرغم من دخول اتفاقية الجزائر

ومنطقة التبادل العربي الحر حيز التنفيذ في 2009، إلا أن الصادرات عكس الواردات لم تعرف ذلك التطور المنشود، وهذا يمكن تفسيره بعدم قدرة السلع الجزائرية على المنافسة في السوق العربي، فاقتصرت الصادرات على المحروقات.

بصفة عامة نلاحظ من التحليل السابق أن الاتجاه العام للصادرات والواردات لم يتغير وهو في الاتجاهين لصالح الاتحاد الأوروبي لخلفيات تاريخية وطبيعية واقتصادية أدت إلى هيمنة هذه الدول على مبادلات الجزائر وفي مقدمتها فرنسا وايطاليا. وأكدتها اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. مع بروز متعاملين تجاريين جدد كالصين.

رابعا: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال (1990–2017): يمثل الشكل التالي تطور رصيد الميزان التجاري:

الشكل –9–: تطور رصيد الميزان التجاري خلال (1990–2017) **الوحدة: مليون دولار**

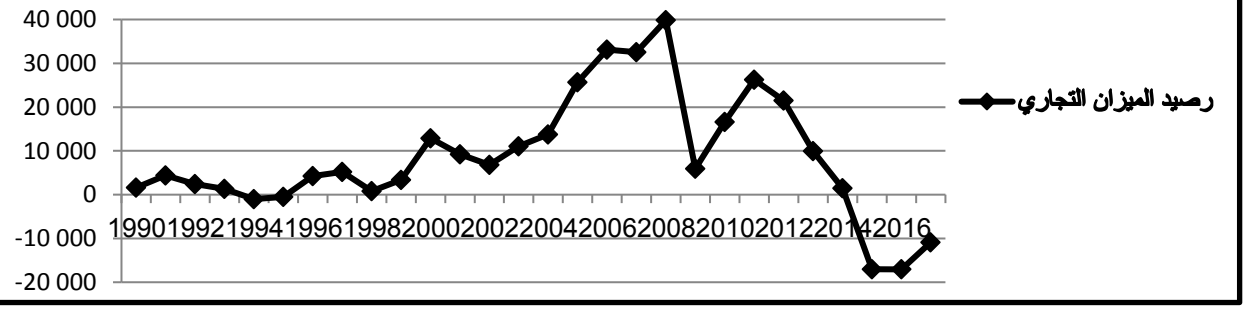

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك (CNIS).

نلاحظ من الشكل أعلاه أن الميزان التجاري قد سجل فائضا طيلة السنوات الثلاث الأولى، نتيجة ارتفاع أسعار النفط سنة 1990 التي بلغت 24.4 دولار للبرميل، إلى جانب انخفاض أسعار الصرف بنسبة تزيد عن 60 % بين سنتي 1988 و1991. وعلى الرغم من هذا التحسن الطفيف إلا أن رصيد الميزان بقي يتراجع بسبب انخفاض حجم الصادرات نتيجة لتراجع أسعار النفط التي بلغت في نفس السنة 17.8 دولار للبرميل. ليشهد الميزان التجاري عجزا في سنتي 1994 و1995 بسبب ارتفاع الواردات ارتفاعا معتبرا بنسبة 10.9 % مقارنة بسنة 1993 نتيجة الانفتاح، مع حصول الدولة على موارد مالية إضافية من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وإعادة جدولة الديون الخارجية، وهو ما وفر وسائل دفع خارجية. إلا أنه بعد سنة 1996 عرف الميزان التجاري تحسنا، ولقد استمر في الارتفاع نتيجة ارتفاع أسعار النفط بالدرجة الأولى، إضافة إلى تنظيم التجارة الخارجية، ثم انخفض هذا الفائض إلى 1.51 مليار دولار سنة 1998. ويرجع تذبذب رصيد الميزان خلال سنتي 2000 و2002 إلى أحداث 11 سبتمبر والأزمة العراقية والوضع في فنزويلا، الذي أدى إلى ركود دام إلى عام 2003. ثم بعد ذلك شهد الميزان التجاري تزايدا مستمرا بعد الصدمة النفطية الثانية وتزايد الطلب على المادة النفطية خلال سنوات 2003-2009. ولقد أدت الزيادة في أسعار البترول بين سنة 2006 و2008 إلى إعطاء دفعة للاقتصاد الجزائري وقد مكنت هذه الطفرة المالية الضخمة الحكومة من خفض الديون

الخارجية للبلاد بشكل كبير، حيث انخفضت إلى 5.6 مليار دولار بنهاية عام 2008 من أكثر من 30 مليار دولار في السنوات الماضية، وإطلاق برنامج التنمية الاقتصادية تقدر بأكثر من 150 مليار دولار (Oukaci, 2012, p. 266) ليتأثر مرة أخرى بالأزمة المالية العالمية فسجل انخفاضا شديدا سنة 2009 إلى 3.6 مليار دولار ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية متراجعا بنسبة 37.73 % من 99.48 دولار للبرميل في سنة 2008 إلى 53.48 دولار للبرميل سنة 2009، بصفته القناة الرئيسية لانتقال الأزمة. بالإضافة إلى ما خلفته الأزمة من تباطؤ في التجارة العالمية. عاود التراجع المستمر خلال السنوات من 2012 إلى 2014 وهذا راجع إلى التدهور الكبير في أسعار البترول وتراجع حجم الصادرات وزيادة حجم الواردات. مما أدى إلى عجز في الميزان منذ سنة 2015، وفي 2016 تباطأت التجارة العالمية مرة أخرى (1.5 من حيث الحجم بعد 2.5) لتصل إلى أضعف نمو لها منذ أزمة 2008. (Berthier & autres, 2017, p. 19) ليتقلص العجز سنة 2017 بقيمة 10868 مليون دولار مقابل 17063 مليون دولار سنة 2016، وهذا للاستقرار النسبي لأسعار النفط.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أنه خلال فترة الدراسة بقي الميزان التجاري متذبذبا نتيجة الصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري جراء تقلبات أسعار النفط وأسعار الصرف، مما يجعل السياسات الاقتصادية غير قادرة على الحفاظ على استقرار وضع الميزان التجاري الذي لا يزال يخضع إلى تغيرات الوضع الاقتصادي الدولي. رغم ما حققه الاقتصاد الجزائري من فائض في الميزان التجاري، إلا أنه لا يمكن طمس حقيقة هشاشته واعتماده الكلي على صادرات المحروقات، أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات مازالت مساهمتها ضعيفة جدا. من كل ما سبق لابد من إعادة النظر في تنمية الصادرات خارج المحروقات والبحث عن الحلول الكفيلة بإنعاش صناعات ومنتجات قادرة على المنافسة الدولية.

خاتمة

إن سياسة الانفتاح التجاري تعد وسيلة من وسائل تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، والعمل على الارتقاء بأداء الاقتصاد الوطني، فمن الناحية النظرية يؤدي الانفتاح إلى زيادة الإنتاجية، نقل المعرفة والتكنولوجيا والاستفادة من تدفقات رؤوس الأموال ...الخ. لكن لا يمكن اعتبار سياسة الانفتاح ذات أهمية للدول التي تعاني من تأخر تكنولوجي، ولديها ميزة نسبية في القطاعات غير الديناميكية (الإستخراجية). وعلى ضوء دراستنا، توصلنا للعديد من النتائج أهمها:

- يعد الاقتصاد الجزائري اقتصادا منفتحا على العالم الخارجي، فقد بلغت درجة انفتاحه التجاري على الاقتصاد العالمي في عام 2017 نحو 56.1%، لكن هذا لا يدل على تنوع المبادلات وإنما ارتفاع المؤشر راجع إلى تصدير منتج واحد وهو المحروقات. الأمر الذي يجعله حساسا للتقلبات الدولية خاصة التذبذبات التي تصيب الأسعار الدولية للنفط والتغيرات في أسعار الصرف، وهذا ما يجعل هذا المؤشر عرضة لتذبذبات عنيفة.

- بعد أكثر من عقدين من تبني الجزائر لسياسة تحرير التجارة، يمكننا أن نرى أن الانفتاح التجاري غير المتوازن لم يكن له ذلك التأثير المنتظر والمروج له على الهيكل السلعي للصادرات الذي لم يتغير وبقي خاضعا لسيطرة شبه كلية لقطاع المحروقات. وهو ما يعني بأن الجزائر طيلة فترة التحرير لم ترقى منتجاتها خارج المحروقات على اختلافها إلى مستوى التصدير، وظلت ضعيفة وغير متنوعة ولم تزد عن 6 % من إجمالي الصادرات سنة 2017.
- إن الانفتاح كان له تأثير واضح على حجم الواردات التي زادت بقيم معتبرة بسبب استمرار انخفاض الرسوم الجمركية على الواردات، ما أدى إلى إغراق الأسواق الجزائرية بالمنتجات الأجنبية، وهذا أدى إلى عدم تحمل آثار تحرير التجارة في مواجهة المنافسة في أسواقها المحلية، وأيضا عدم القدرة على منافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق الخارجية.
- إن تنويع مصادر الاستيراد والتصدير ضروري لأي دولة لتجنب الأزمات وتفادي تغيرات الأسعار، ويمنح تنوعا أكثر في المنتجات المستوردة. لكن الجزائر اعتمدت في استيرادها وتصديرها على دول الاتحاد الأوروبي وفي مقدمتها فرنسا وايطاليا، مع بروز الصين كمتعامل أساسي للجزائر. وتمثلت المواد الأكثر استيرادا من حيث الأهمية في التجهيزات الصناعية، والمواد نصف المصنعة والواردات من الأغذية والسلع الاستهلاكية.
- كان للانفتاح أثر سلبي على الميزان التجاري في السنوات الأخيرة بسبب تراجع أسعار النفط. حيث لم تتمكن الصادرات من مجاراة وتيرة الزيادة في الواردات، والذي انجر عنه عجز لثلاث سنوات متتالية منذ سنة 2015.
- إن تطبيق نظام الحصص سنة 2016 كان له تأثير بنسبة ضئيلة على الواردات حيث لم يظهر أثر هذا النظام إلا في 2017 مما أدى إلى انخفاض عجز الميزان التجاري من خلال فرض رخص الاستيراد كما ونوعا. على الرغم من ترسانة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، فشلت في كبح الواردات التي ظلت عالية مقارنة بالتوقعات.
- إن التجارة الخارجية الجزائرية لا تزال تعتمد بشكل كبير على أسعار النفط سواء خلال فترة الحماية أو خلال فترة التحرير. وهذا من شأنه أن يعرض الاقتصاد لمخاطر عديدة في حالة تدهور أسعار النفط في السوق الدولي. نظرا لضعف البنية التصديرية وكذا ضعف الجهاز الإنتاجي، على الرغم من وجود تناغم نظري وتطبيقي حول دور الانفتاح التجاري في تنويع الصادرات. حيث أن تنويع الصادرات ومصادر الاستيراد ضروري لأي دولة لتجنب الأزمات وتفادي تغيرات الأسعار.
- على الرغم من الجهود المبذولة في سبيل التحرير التجاري، إلا أنها لم تكن في المستوى المطلوب لمواكبة مقتضيات المنظومة التجارية العالمية. فالمعضلة ليست في الانفتاح التجاري، ولكن في مدى فعالية الأداء الاقتصادي لإنتاج سلع مطابقة للمواصفات بجودة عالية وسعر منافس، ومن ثم فلابد من وجود رؤية واضحة لحسابات المكسب

والخسارة عند الانفتاح ليتسنى تحقيق المصلحة الوطنية. وهنا يثار التساؤل حول جدوى الإصلاحات الاقتصادية المتبعة، بعد استنفاذ احتياطات النفط، ماذا سيكون مصدر النقد الأجنبي؟.

على ضوء النتائج السابقة يمكننا الخروج بالتوصيات التالية:

- الإصلاحات التجارية بصفة منفردة ليست كافية بل يجب أن يسبق الانفتاح ويتلوه مجموعة من الإصلاحات ليلعب دورا فعالا في الاقتصاد، كسياسة صرف متوازنة، تطوير وتنمية المنافسة، وسياسات في مجال التعليم والتدريب والاستثمار.
- يجب العمل على تشجيع الصادرات عن طريق تشجيع الاستثمارات الموجهة للتصدير، وتقوية دور القطاع الخاص، ومحاولة القضاء على كل العراقيل الإدارية المالية القانونية ...الخ، التي تعوق عمليات التصدير.
- يجب توافر البنى التحتية والخدمات الأساسية لتسهيل نشاط المؤسسات التي تعمل على تعزيز وترقية الصادرات.
- تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر الذي من شأنه نقل التكنولوجيا لتطوير نشاط التصدير.
- على الجزائر الاهتمام بجدية بموضوع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وإيجاد سبل للتخفيف من حدة الآثار السلبية والاستفادة من الفرص التي تمنحها المنظمة.
- السعي الجاد نحو دعم القطاعات الإنتاجية المحلية، لتغطية الطلب المحلي وللتمكن من المنافسة والاهتمام بالجانب الفلاحي والصيد البحري لتحقيق الاكتفاء الذاتي وللتقليل من التبعية الغذائية.
- يجب تنويع سلة الصادرات والخروج من سيطرة النفط، للتقليل من تذبذب الإيرادات وتقليص التبعية للنفط.

أصبحت ضرورة تنمية الصادرات خارج المحروقات العنصر الوحيد الذي يسمح للاقتصاد الجزائري بالاستفادة من فرص اندماجه في المبادلات الدولية. وبناء اقتصاد تنافسي يعتمد على الثروة الحقيقية من السلع والخدمات.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

1) أقاسم قادة، (2013). "**تقييم تحرير التجارة الخارجية في الجزائر منذ 1994**". المجلة الجزائرية للعلمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، مجلد 04 (ع01)، ص.ص. 9-23.

2) حمدي باشا رابح، دحماني إسماعيل، (2013). "**علاقة الانفتاح التجاري بظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1988-2010 تطبيق منهجية التكامل المتزامن**". مجلة جديد الاقتصاد، جامعة الجزائر3، الجزائر، مجلد 08 (ع01)، ص.ص. 21-61.

3) عبدوس عبد العزيز، (2012/2011). **سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول– دراسة حالة الجزائر–**. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر.

4) غطاس عبد الغفار وآخرون، (2015). "**أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980–2011)**". مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، المجلد 15 (ع15)، ص.ص. 283–291.

5) كرمي مليكة، (2016). "**تحرير التجارة الخارجية في ظل المنظمة العالمية للتجارة آفاق وتحديات(الجزائر نموذجا)**". مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة2، الجزائر، المجلد 11 (ع14)، ص.ص. 145–165.

6) محمد السواعي خالد، (2006). **التجارة والتنمية**. عمان: دار المناهج.

المراجع باللغة الفرنسية

7) Abbas Mehdi, (2012). **"L'Ouverture Commerciale de l'Algérie : Apports et limites d'une Approche en Termes d'Economie Politique du Protectionnisme".** Revue Tiers Monde, Amand Colin, France, (N°210), p.p. 51-68.

8) Berthier David & autres, (2017). "**En 2017, Le Taux D'Ouverture de L'Economie Mondiale se Redresserait Enfin"**. Consulté le 11, 04, 2018, sur L'Institut National de La Statistique et des Etudes Economiques: https://www.insee.fr/fr/statistiques/2871883?sommaire=2872027

9) Blancheton Bertrand, (2004). "**Ouverture Commerciale, Croissance et Développement: Malentendus et Ambigüités des Débats".** Première Journée du Développement du GRES, 16-17 Septembre. France: Université Montesquieu Bordeaux.

10) Boukhezer-Hammiche Nacira, (2016). "**Les Politiques D'Ouverture et Désintégration du Secteur Industriel Public en Algérie".** Al Bashaer Economic Journal, Université de Bechar, Algérie, Vol 02 (N°04), p.p 188-206.

11) Kadid Abdelkader, (2015). "**Nouvelle Approche de Mesure de l'Ouverture Commerciale dans les Modèles de Gravite".** Revue des Etudes Humaines et Sociales, Université de Chlef, Algérie, Vol 07 (N°01), p.p. 9-18.

12) Niyongabo Gilbert, (2007). "**Politiques D'Ouverture Commercial et Développement Economique".** Thèse de Doctorat en Sciences Economique, Université d'Auvergne, France.

13) Nizigiyimana Yves, Dahmani Mohammed, (2006). "**Le Taux D'Ouverture de L'Economie Algérienne (de 1980 à 2005)".** Revue CAMPUS, Université de Tizi-Ouzou, Algérie, (N° 04), p.p. 1-16.

14) Oukaci Kamel, (2012)."**L'Impact d'un Choc des Prix du Pétrole sur L'Economie Algérienne".** Roa Iktissadia Review, Université de Eloued, Algérie, Vol 02 (N°02), p.p. 225-235.

15) Rebah Abdelatif, (2012). "**L'Algérie 50 ans Après: Le Développement National Contrarié".** Revue Recherches Internationales, Association Paul Langevin, France, (N°93), p.p. 7-26.

16) Si Mohammed Kamel, Reguig Mohammed Khelifa, (2017). "**Le Lien Entre L'Ouverture Commercial, Les IDE et La Croissance Economique en Algérie : Application du Modèle VAR".** Maghreb Review of Economics and Management ,Université de Mascara, Algérie, Vol 04 (N°01), p.p. 101-110.

17) Tayara Saeed, (2016). "**Commerce International et Investissement Directs Etrangers: Complémentarité ou Substituabilité?".**Thèse de Doctorat en Sciences Economique, Université de Poitiers, France.

18) Wilhelm Sabine, (2008). "**Libéralisation Commerciale et Echanges Internationaux: Le Cas de L'Agriculture en Tunisie".** Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, Université Nancy 2, France.

المراجع باللغة الانجليزية

19) Agosin Manuel and others, (2011). "**Determinants of Export Diversification Around the World: 1962-2000".** The world Economy Journal, John Wiley & Sons, USA, Vol 35 (N°03), p.p. 295-315.
20) Allaro Hailegiorgis Biramo, (2012). "**The Impact of Trade Liberalization on The Ethiopia's Trade Balance".** American Journal of Economics, American Economic Association, USA, Vol 02 (N°05), p.p. 75-81.
21) Arshad khan Muhammad and others, (2017). "**Does Trade Liberalization Improve Trade Balance in Pakistan?".** South Asia Economic Journal, SAGE Publications, India, Vol 18 (N°02), p.p.158-183.
22) Babatunde Misibau A, (2009). "**Can Trade Liberalization Stimulate Export Performance in Sub-Saharan Africa?".** Journal of International and Global Economic Studies, Vol 02 (N°01), p.p.68-92 .
23) Cherkaoui Mouna, Jalali Ahmed, (2001). **"Trade Liberalization, Real Exchange Rate, and Export Diversification in Selected North African Economies".** Paper Presented at Expert Group Meeting on Economic Diversification in Arab Countries, 22-25 september, Beirut.
24) Figini paolo, Santarelli Enrico, (2006). "**Openness, Economic Reforms, and Poverty: Globalization in Developing Countries".** The Journal of Developing Areas, Tennessee State University, USA, Vol 39 (N°02), p.p.129-151.
25) Kassim Lanre, (2013). "**The Impact of Trade Liberalisation on Export Growth and Import Growth in Sub-Saharan Africa".** School of Economics, Discussion papers, University of Kent.
26) Kaur Harshleen, Makkar Suman, (2016). **"Impact of Trade Liberalization on Balance of Payments in India".** EPRA International Journal of Economic and Business Review, University Grants Commission, New Delhi, Vol 04 (N°09), p.p.121-127.
27) Pacheco-Lopez P, (2005). "**The Effect of Trade Liberalization on Export, Import, The Balance of Trade, and Growth: Case of Mexico".** Journal of Post Keynesian Economics, Vol 27 (N°04), p.p. 595-619.
28) Santos-Paulino Amelia U, (2002). "**Trade liberalisation and the balance of payments in selected developing countries".** Journal of Development Studies, Vol 39 (N°01), p.p.140-164.
29) Wacziarg Romain, Wlech Karen Horn, (2003). "**Trade Liberalization and Growth: New Evidence".** National Bureau of Economic Research, Working Paper, (N°10152).
30) Wacziarg Romain, Wlech Karen Horn, (2008). "**Trade Liberalization and Growth: New Evidence".** The World Bank Economic Review, Vol 22 (N°02), p.p.187-231.
31) Wu Yi, Zeng Li, (2008). "**The Impact of Trade Liberalization on The Trade Balance in Developing Countries".** IMF Working Paper, (N° 08/14).
32) Yasmin Bushra, (2012). "**Impact of Trade Liberalization on Trade Balance in Pakistan : Cointegration and Error Correction Mechanism".** Zagreb International Review of Economics & Business, University of Zagreb, Croatia, Vol 15 (N°01), p.p.73-88.